امتحان ازکیا

ناشری

شرکت صحافیهٔ عثمانیه مدیری الحاج احمد خلوصی

(شرکتمزك بدایت تشکیلندنبرو کتب ورسائل عربیه وترکیه)
(غایت مصحح واهون فیئاتله نشر اولندیغی کبی لله الحمد اشبو بیك)
(اوچیوز سکرسنه‌سی دخی ﴿ امتحان ازکیا ﴾ نام کتابك)
(تصحیحنه اهتمام ایله طبعنه موفق اولنوب بیوك دیپوزیتوسی)
(حکا کار ارقه زقاغنده (۲ و ٤) نومرولی مغازه اولوب)
(شعبه‌لرندن برنجی شعبه‌سی حکاکارده (۳) نومرولی دکانده)
(وایکنجی شعبه‌سی ازمیرده کاغدجیلر ایچنده بکارلی زاده)
(حافظ احمد طلعت افندینك (١٦) نومرولی دکانده واوچنجی)
(شعبه‌سی قونیه‌ده صوفی‌زاده محمد رضا افندینك دکانده)
(ودرد نجی شعبه‌سی طرابزونده سپاهی بازارنده کائن صحاف)
(موسی افندینك دکانده وبارطینده احسانیه جاده سنده قره‌قاش)
(زاده ابراهیم رحمی افندینك دکانده کرك ومصارفات نقلیه‌سی)
(ضم ایله استانبول فیئاتنه صاتلقده در وسلانیکده دخی استانبول)
(چارشو سنده مصطفی صدقی افندینك دکانده صاتلقده در)

درسعادت

(معارف نظارت جلیله سنك رخصت رسمیه سیله سلطان)
(بایزید جامع شریفی کتبخانه‌سی تحتنده شرکت صحافیهٔ عثمانیه‌نك)
(۸۷ نومرولی مطبعه سنده طبع اولنمشدر)

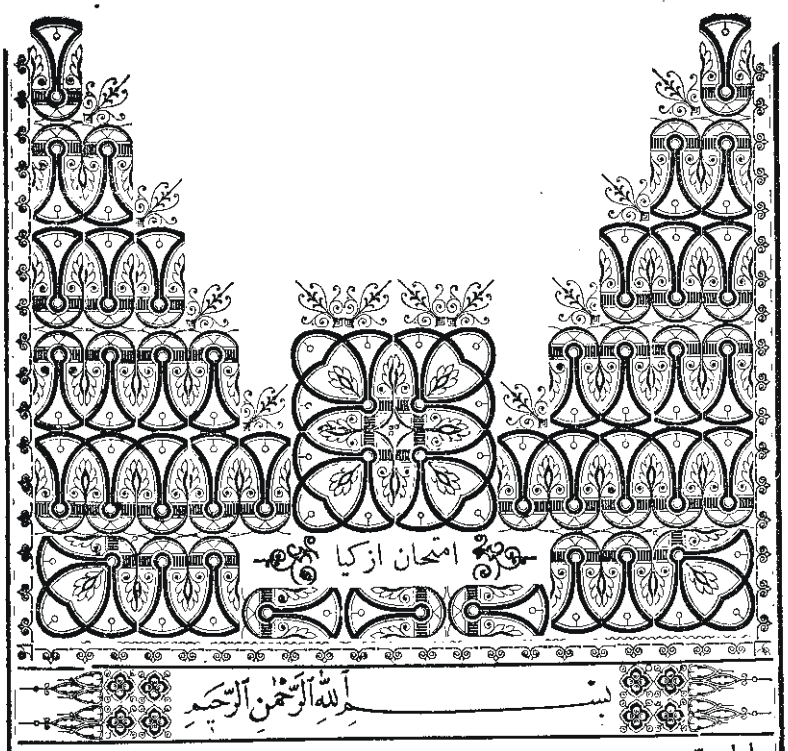

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم على السراج المنير المصطفى وصلاة عليه وعليهم مصفى ومستصفى وعلى الهم واصحابهم الذين هم اخوان الصفا وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب الوفا وبعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب الى الامام الاوحدى عمر القاضى البيضاوى عليه رحمة العزيز القوى سألنى بعض اصحابى ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ماله وما عليه ومافيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية تشحيذا للجنان واختبارا للاذهان وتنشيطا للطلاب وترغيبا لاولى الالباب موجزا غاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال عاريا عن المشهورات والواضحات خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح وتمييز لعمرى ان هذا لعزيز قلت انى مشغول بما هو اهم وما الفائدة فيه اتم والعمر اقل من القليل وقد نودى الرحيل الرحيل وقد غلب على علماء الدهر العناد والحسد والكبر

فلما اردت رد سؤالهم وعدم اجابة اقوالهم نادانى سرى الم تر انهم ايتام سائلون والى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك ربك يتيما فآوى ووجدك عائلا فاغنى وعلمك مالم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما فاما اليتم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فاستجبت لهم من غير ترك ماانا فيه وان هذا بالمحال لشبيه ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير ومامن ممكن عليه بعسير انه على كل شئ قدير وتوكلت على الحى الذى لايموت وكل حى غيره تعالى يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه تعالى صدقا فهو يجيبه حسبنا الله ونعم الوكيل ولاحول ولا قوة الا بالله الجليل (الحمد لله الذى رفع) اى يرفع على درجات الجنان اوشرف وكرم (الجازمين) المعتقدين بغير تردد واحتمال (بوحد انيته) متعلق بالجازمين وتعلقه برفع بمعنى ان الرفع بسبب الوحدانية اذ الشركة ترفع النظام والرفع فرعه بعيد لفظا ومعنى اى بالامور المنسوبة الى وحدته تعالى كعدم الشركة فى الالوهية والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه فرع دفع فساد السموات والارض اللازمة للشركة والالف والنون من تغييرات النسب ولم نجعل الياء للمصدرية لاحتياجه الى التأويل لكون الوحدة مصدرا فيضيع العدول عن الاخصر وعدم ثبوته ودخول الموحد النافى البعثة الرسول ح فى الجازمين مع انهم ليسوا بمرفوعين وتوهم كون المراد الوحدة من طريق العدد وليس كذلك اذهى غير مختصة به تعالى بل هو لازم بين لكل جزئى حقيقى ولذلك قال فى الفقه الاكبر والله تعالى واحد لامن طريق العدد ولكن من طريق انه لاشريك له ومراد نفى المراد به لانفى الوحدة العددية فانه كفر (بفضله) متعلق برفع فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره واحسانه لاعلى طريق الوجوب عليه اوايجابه اياه او بالجازمين ولا يمنع منه تعدد الجار الواحد بغير عطف لاختلافهما معنى اذ الاولى للالصاق والثانية للسببية فيكون اشارة الى ان افعال العباد وان كانت قابلية منه تعالى لامنهم والاول اقرب وان كان ابعد

ويمكن ان يكون من باب التنازع بان يحذف احدهما حذرا من التكرار فيحصل الاشارتان مع ثالثة هي ذكر المنة ونفي العجب اللازم للمذهبين الباطلين (وحفض) فى دركات النيران اواذل وحقر فالفعلان مجازان من جهة الصيغة اوالمادة (الشاكين) المترددين فى وحدانيته ويعلم حال المنكرين بطريق الاولى (وجرهم الى الجحيم) صلة للجر فقط (بعدله) متعلق باحد الثلاثة اوعلى التنازع وتأخيره لاجل السجع ومعنى الثانى وهو ابعدها ان شكهم بخلق الله تعالى لابخلقهم ولكن ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا فى الملك اذ الكل ملكه لاظلم لكونه تصرفا فى ملك الغير ولاملك للغير (ثم) للتراخى الزمان اوالرتبى (الصلاة والسلام والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى) وصف لاعلم (وعلى) تكرير على ليفيد نوع استقلال فيكون ابلغ وتمامه منهى عنه (اله وصحبه) هو من الصاحب كالركب من الراكب وسيجئ (الغر) جمع الاغر بمعنى الشريف وهو فى الاصل صاحب الغرة وهى البياض فى الجبهة (الكرام) جمع كريم وفى ذكر الرفع والجزم والخفض والجر والعدل براعة الاستهلال وهى كون الفاتحة مناسبة للمقصود وقد اعتنى بها المتأخرون وتكلفوا غاية التكلف وهى المحسنات البديعية خارجة من البلاغة (ولما كان بحث النحو عن الكلمة الواقعة فى الكلام من حيث الاعراب والبناء بدأ بتعريفها ثم بتقسيمها ثم بتعريف الكلام المركب من اقسامها فقال (الكلمة) لامها للجنس والحقيقة من حيث هى هى ولامساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين الجنس لامن حيث هو هو ولامن حيث وجوده فى ضمن البعض اوالكل وانما التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس واما الوحدة النوعية اوالجنسية فليست من معنى التاء فى مثلها بل الاولى احد معنييها فى نحو دحرجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء فى مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لايقتضى التنافى بل الاختلاف وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر بان الوحدة مأخوذة فى حقيقة الاولى دون الثانية * ثم الكلمة

﴿ والكلام ﴾

والكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب (ما) اى شئ اذ لاضرورة الى التخصيص اذا الدوال الاربع تخرج بمفردا ان لم تخرج بوضع او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون افيد ووجه العدول الاختصار على التقديرين فاذا جاز ارادة اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به فقول هو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور دورى ولامجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو كون المراد مما فى التعريف لغويا كما لايخفى والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق بالقبول والضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هى فى حكمهما من حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها فى نحو زيد قائم جملة اسمية فانها فى حكم الكلمات وتأويلها لاهى هى والتحقيق ان الكلمات المستترة فواعلها دالة بصيغها عليها بلا فاعل لفظى اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من ان كل فعل وشبهه لابد لهما من فاعل لفظى كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة بالعلية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شئ اوجوفه والاصوات اعراض غير قارة لايتصور لها تحت ولاجوف فظهران مراد من قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض وانما خصهما بالذكر اذ لااحتمال لغيرهما وهذا ظ جدا ولكن قد خفى على بعض فظن انه من مقولة اخرى فقال لاادرى من اى مقولة هو وعلى بعض حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما اوعرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ماينبغى فاحفظه فانه خفى على غيرى حتى قال بعض الفضلاء لاادرى من اى مقولة هو فليست قولى بلغه انتهى وهذا تبجح وغرور بما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن جزأ

الكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك وما ذكره من واجب ويمكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتبارى والمستكن الحكمى وقد اعترف به حيث قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزأ الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا فرية بلامرية (وضع) الوضع المطلق تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثانى للعالم به والوضع اللفظى نوعان شخصى هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه ونوعى هو تعيين هيئة افرادية اوتركيبية لمعنى والمتبادر عند اطلاق الوضع هو الشخصى والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه اومناسبه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات والمحرفات عن الوضع غلطا ومقتضيات الطبع وبقى الحرف لان احتياجه الى متعلقه فى الدلالة وفهم معناه لافى التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع * واما المجاز فلا وضع فيه لاشخصيا ولا نوعيا كذا ذكره الشريف فى حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة ولكن هذا استعمال لاوضع ولوقيل نسميه وضعا فلامشاحة فى الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقه وان الاستعمال يعمها والمجاز والكناية (مفردا) حال من ضمير وضع وهومالا يدل جزء لفظه على جزء معناه فخرج به المركبات كلامية اوغيرها * اعلم ان ههنا ابحاثا ثلاثة غامضة زلت فيها الاقدام وتحيرت افهام الاقوام لابدمن بيانها اظهارا للحق وارشادا للخلق فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم اختلفوا فى تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشرى والمطرزى خصا لفظ دلالة معنى مفرد وضع وابن الحاجب ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء عنها بالوضع والمص حذف المعنى ايضا اذ دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها وان كانتا التزاميتين لذكره فى مفهومه كما سبق دونها وبدل اللفظ بما وقد سبق وجهه وتمييز الحق منها يستدعى مقدمة هى ان المعرف ثلاثة لانه اما ان يقصد به تمييز

صورة حاصلة عما عداها فلفظى حقه ان يكون بمرادف اوضح من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس نحو القصاص القود فان لم يوجد ذكر مركب لايقصد به تفصيله بل تعيين المعنى فهو فى حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعا وهذا تعريف اللفظ فقط لا المعنى فلذا سمى لفظيا ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان فى الحقايق الموجودة فاما بمجرد الذاتيات فحد حقيقى تام ان يجمعها وناقص ان ببعضها والافرسم حقيقى وتحديد الحقائق متعسر بل متعذر فان الجنس شبيه بالعرض العام والفصل بالخاصة وان كان فى المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع فى اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له فتعريفه به يسمى حدا اسميا وما كان خارجا عنه كان عرضيا وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها فى غاية السهولة كذا افاده الشريف فى مواضع من كتبه فنقول الذائد مقدم فالناقص ان قبل اصطلاحه من كل وجه لكن نقص للاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية معجورة فى التعريفات او اكتفاء بالبعض لحصول التميز عن جميع ماعداه فحد ناقص والتام اولى وان لم يقبل اصلا واراد تجديد الاصطلاح فذلك وان كان لامشاحة فى الاصطلاح غير معقول بلا داع وان قبل بحسب التناول والتميز لابحسب المفهوم بان قال المراد تميزه عن جميع ماعداه فذلك يحصل بما ذكرنا والاختصار مطلوب فهذا كلام سديد لكن ينبغى ح ان يقتصر على لفظين نحو لفظ مفردا وموضوع اذا لموضوع فى المركبات هيئة وهى ليست بلفظ كاسبق ولو سلم فالمتبادر هو الشخصى كما كما ذكرنا والتعريف يجب حمله على المتبادر والثانى انهم اختلفوا فى عبدالله علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول عدم دلالة جزء لفظه على معنى وعدهم من اقسام العلم المعدود من اقسام الاسم ووجه الثانى كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين قال الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثانى لتحديدها باللفظة كالزمخشرى والمطرزى وانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذاجعل علما كحيوان ناطق اقول وكذا

كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن وجهه لكن فى التابع مع المتبوع يجرى اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاءنى زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا وفى السائر على الاول فقط والثانى مشغول بالحكاية لايتغير والحق عندى هو الاول لانهم اعترفوا بانه لادلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاء زيد فكما لايجوز ان يجعل كلمة لايجوز هذا ايضا ولوكفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من دلت ووضع لمعنى ومفرد البقاء فى الحال لاالانقطاع للاستصحاب والتعريفات يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع واتفقوا ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه فمن اراد ادخال جزء العلم فلابد له من تعريف جديد وايضا منع صرف مثل ابى هريرة وشهر رمضان مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به الزمخشرى فى الكشاف وغيره وذالا يكون الا فى مفرد معرب وان جزء العلم ليس بعلم بل لوكانا كلمتين وبقى الاضافة صار العلم المضاف مع الاضافة وحدهما وخرج المضاف اليه كما ذكر فى عدم البصر يدل على انهما كلمة واحدة واما قولهم معرب باعرابين فهم بل الاعراب مافى آخر الاول فقط والثانى مشغول بحكاية خاصة اوعامة الاترى ان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجر علامة له وان الفاعلية انما هى لمجموع المضاف والمضاف اليه لالمجرد المضاف اذلا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب فى اخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الآخر بالحكاية وكونه كلمة معربة فى الاصل وان صار الآن جزء كلمة وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا اومحليا كما فى تأبط شرا علما وليس هذا ببعد من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها بمجرد كونها فى صورت الحرف وان كان اسما حقيقة فى نحو جاءنى الضارب زيدا اورجال الازيد واماقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين فمشترك الالزام فلابد من تأويل وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك اطلاق الكلمة على احد جزئى العلم المضاف مجاز مستعمل فى عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام

كما يقال كلمة الشهادة فمجازى مهمل فى عرفهم ومستعمل فى اللغة والعرف العام واما مناسبة ذلك للتحديد باللفظة فقد زيفه ابن الحاجب فى شرح المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها اقل مايطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهى اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاجمال انتهى وان اراد امكان استقلال التلفظ به فى الجملة فينتقض بعلبك بل بنحو امطر وان اراد مايعد فى العرف واحدا فليس فيه عرف ظاهر لاسيما على المبتدئ ومن ههنا ظهر اختلال كون مافى عبارة المص عبارة عن اللفظ وان اراد مالم يجز عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة التاء على هذا وجوازها فى التعريفات ووجودهما فيما نحن فيه فذلك فرع الوحدة فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ماكانوا يعملون والثالث انهم اختلفوا ان تاء التأنيث والغيبة وحروف المضارعة وياء النسبة والتنوين ولام التعريف وحروف الاعراب وحركاته كلمات اوابعاضها وجه الاول دلالتها اطرادا على معان مفردة وجواز نحو حسنة ووجه الثانى عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها وتغيير البنية ببعضها وهم يمنعون دلالتها على معان ويقولون دخولها وكونها جزأ صار سببا لدلالة المجموع وكأنهم لم يذكروا الف اكرم وتضعيف كرم ونحوهما من المزيدات لعدم الاطراد واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وان تغير البنية بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب كلمات وان دل هيئاتها على معان فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكلف بعضهم بان المراد من المفرد مالايدل جزء من اجزائه المرتبة على معنى ورده بعضهم بانه تمحل لايشعر به الحد فيفسد وقد عرفت جواب هذا الاعتراض فيما سبق وفساد جعل الحركات كلمات واما ماعداها مما اختلف فيه فالحق فيه التفصيل فتاء التأنيث ان كانت مطردة بان جاز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما فى الصفات فكلمة والا كظلمة فجزء والفا التأنيث جزآن فى الاسماء كدعوى وصحراء واما فى الصفات نحو فضلى وحمراء ففيهما احتمال لاطرادهما

وعدم جواز انتزاعهما مع بقاء الكلمة ولكن الاول اقوى دلالة من الثانى لتخلفه فى نحو ضربت فكونهما كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلهما احتمالا ورجحانا ولكن ينبغى ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه والازم تقدم الفاعل على الفعل وتعدده فى البعض وياء النسبة ايضا مثلهما ان غيرت لكن الرجحان ههنا اشد لاتحاد معناها مغيرة اوغير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد والانتزاع وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاولين واما حروف الاعراب ففى التثنية والجمع كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما وهذا ماعندى والعلم بالحقيقة عندالله تعالى (وهو) راجع الى ما (حرف) فى اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان فى طرف الكلام غير جزء منه ولامستقل بنفسه (لودل) اى لووجد جنس الدلالة له بسبب ذكر (غيره) فقط بحيث لولم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذى فان معناه مفهوم بدون المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة لشئ فلا يحصل الا به فذكر المتعلق فى الحرف ليحصل الدلالة وفى الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسر عدم دلالة الحرف بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية ولامقص بالملاحظة بل ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين وآلة لمعرفتهما حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى اسم مثلا معنى من فى قولك سرت من البصرت ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هوحالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه اوبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه معنى للفظ الابتداء تقول ابتداء سيرى من البصرة وقع فى يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة ولو بمعنى ان بقرينة قسيمه والازم ان لا يوجد الحرف وجوابه محذوف استغناء بما تقدم اى فهو حرف لا ما تقدم اذ الشرط صدر الكلام (والا)

والا لم يصر كلمة (ففعل) اى فهو فعل سمى باسم مدلوله التضمنى فاندفع بتقريرنا ان يقال ان اراد بالدلالة المطابقية لزم كون الفعل حرفا لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد فى دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف فى رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف مع صدقه على الفعل ولا مجال لارادة الالتزامية وان اراد اعم لزم مازم فى المطابقية هذا ولكن فى قرينة الحصر خفاء (لواقترن) اى ماوضع مفردا (وضعا) اى اقتران وضع او زمان وضع او موضوعا (باحد الازمنة) الماضى والحال والاستقبال ولما كان فصل الفعل من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا لايفيده بل يقتضى اقتران لفظه وليس كذلك لابد من التأويل اى لودل على اقتران معناه التضمنى وهذا للشريف اولو اقترن معناه فى الفهم فى الفهم والذهن بمعنى احد الازمنة وهذا للجامى ومن تبعه اواو اقترن نفسه بدلالة احد الازمنة او دالة بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذالى وهو اظهر فهما واقل تكلفا واقرب للمراد وبقوله اقترن خرج مالم يدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب ومادل على نفسه نحو امس وغد والآن وزيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى وبعت كذا قيل ويمكن ان يقال هى دالة على الحال او الاستقبال اذ الانشاء احداث مالم يكن وليخرج اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر والاصوات والظروف واسماء الفاعل والمفعول لكون دلالتهما على الحال المتبادر منهما بغلبة الاستعمال وعلى الآخرين بالقرائن كذا قيل وهذا مشكل لقولهم انهما فى الحال حقيقة وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق والتبادر من امارانهما وحله ان معنى فى الحال وفى الاستقبال فى الكائن فيهما لافى الدلالة عليهما والامارة قد تتخلف ثم التحقيق ان اشتراط الحال بدلالة العقل مثلا مفهوم الضارب من قام به الضرب لايصدق على المعدوم وان جميع الاسماء مصدرا اومشتقا

اوجامدا مثلهما فى كونها فى الحال حقيقة وفى الاستقبال مجـازا لاقتضاء مفهوماتهـا الوقوع واستعمالهـا فى الاسـتقبال مجاز باعتبـار الاول واما فى الماضى المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر ان لاد لالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم فى بعضها عند فهم معانيها عقلا اواستعمالا وذاغير معتبر وباحـد الازمنة خرج نحو الصبوح والغبوق وبقى المضارع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع ولو سلم الا شـتراك فالدال على اثنين دال على واحد واقوى الاشكال بمثل الماضى والمستقبل اذا لم يرد بهما الزمانان واجاب ابن الحاجب فى الايضاح بامرين احدهما ان المسـتقبل والماضى يراد بهمـا نفس الزمان فاذا قيـل للفعـل فالمعنى مسـتقبل زمانه ثم حذف للكثرة والثانى ان دلالتهما على الزمان من حيث المعقول كقولك الاسـتقبال والمضى والانتظار ونحوه لا بالوضع واجاب الرضى بان لفظ المـاضى ليس موضوعا للحـدث الذى مضى من الزمان بل لكل ماض فى الزمان اوفى المكـان نحو مضى فى الارض وكذا المسـتقبل والحال اقول لاوجـه لذكر الحـال ههنا اذ هو خارج بالاقتران كامس اذلا يقـال ضرب حال مثلا بل حالى بخلافهما * واعلم ان الشراح قيدوا الوضع بالاول لئـلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ من الزمان ونحو ليس مما انسلخ من الحدث ولا يدخل اسماء الافعـال فان الوضع فيهـا متعدد فيلزمهم نحـو يزيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لايعتبر فى مختلفى الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة جنس وما تحتها من الثلاثة انواع بقى ان يقال ثم صـار يزيد بالنقل والوضع الجـديد اسما ولم يصر اسماء الافعـال فعلا ونحو نعم وبئس اثما مع تحقق النقلين والوضعـين فى الكل ويمكن ان يقـال لما لم يبق بين المعنيـين فى نحو يزيد مناسـبة واشـتراك فى شئ اعتبر المعنى الثانى مسـتقلا فصدق عليه حـد الاسم بخـلاف الاخيرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم يغير حكمه ولو قال المص لو وزنه على زمان لكان اخصر واظهرو ادفع واجمع ولما اراد المص الايجـاز فحذف تعـاريف انواع الكلمة

﴿ والتنبيه ﴾

والتنبيه عليها الموجودين فى الكافية واكتفى بما فهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل والاسم فيه فلزم تغيير ترتيب الكافية فقال (ومما خص به) اى بعض ماخص بالفعل لا كله مجموع الاشياء الستة بناء على ان حق المبتداء التقديم مع ما يتعلق به على الخبر اوان الواو داخل على الجزء كقولهم السكنجبين خل وعسل لاعلى الجزئى كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع وخاصة الشئ مايختص به ولا يوجد فى غيره اماشاملة لجميع افراده اولا والجد لايكون الا شاملا والمبتدى ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع فى نفسه فلذا قدم (قد) حذف الدخول الواقع فى الكافية لعدم الاحتياج اليه اذيصدق تعريف الخاصة عليها كما تصدق عليه والايجاز مط والخاصة المنطقية لاتصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها قيل وجه الاختصاص كونها تحقيق الفعل اوتقليله اوتوقعه اوتقريب الماضى وشئ منها لا يتحقق الا فى الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق ممنوع وان اريد المصطلح ففاسد الا بتقدير مضاف نحو حدث الفعل وذا لم يعرف الا من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع فيلزم الدور فالصواب فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا والجوازم حرفا اواسما قيل لاختصاص الجزم به فيه انه لم لايجوز ان يختص عملها لانفسها كما ولا وقيل لانها امالنفى الفعل كلم ولما اولطلبه كلام الامر ولاء النهى اولتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكله لايتصور الافى الفعل ومافيه والصواب مر (والسين وسوف) قيل لدلالتهما على الاستقبال الذى لايوجد الا فى الفعل فيه انه ان اريد ان لا يمكن وجوده فممنوع وان مدلولا فغير مفيد للمطلق بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مراد (والمرفوع البارز المتصل) احترز بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم الثلاثة نحو ضربه والضاربه على رأى وانه وعن المجرور فانه لايوجد فى الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب وبالمتصل عن المنفصل

فانه ايض يعمها وجه الاختصاص قصد الاختصار فيما يكثر استعماله (والتاء الساكنة) فى الاصل نحو ضربت وضربتا (وهى) انما زادها ائلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة موضوعة (لتأنيث ما اسند اليه) فضلة فضمير اسند راجع الى الفعل او نائب الفاعل اى اوقع الاسناد اليه فلا ضمير فى اسند ولم يقل لتأنيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال المسند اليه لكان اظهر واخصر يعنى انها حرف دال على التأنيث لامسند اليها والالزم تعدد الفاعل فى نحو ضربت هند او التأويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا تمييز الاسم والفعل فى اداة التأنيث بالتحريك والتسكين والفعل لثقله وكثرة استعماله احق بالسكون (والا) اى وان لم يقترن وضعا باحد الازمنة بعد ان وجد دلالة ما بنفسه (فاسم) اى فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه فى كونه مسندا اليه فيصدق على نحو رجل وزمان وامس ورويد وماض ومستقبل (ومما خص به) اى الاسم تذكر ما قلنا فى الفعل (اللام) اى لام التعريف لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وماعداها كلام الابتداء وجواب لولا يختص بالاسم وفى عبارة المص اختيار لمذهب سيبويه من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف التنكير هو النون الساكنة وزيدت الهمزة للابتداء دون مذهب الخليل من كونهما كهل والمبرد من كون الهمزة فقط فزيد اللام لدفع لبس الاستفهام قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصرا يفيد الاولولية لا الامتناع بنحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فلما لم يكن فى الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام فيه ان الازوم تم كيف ونحو صه ويارجلا لايدخله اللام ونحو افضل لايدخله التنوين فان قيل منعه منع الصرف قلنا فكذلك فى الفعل مانع سنبينه وقيل انها لتعيين المعنى المطابق المستقل وهو لايوجد الا فى الاسم ورد بانه قد يكون لتعيين المدلول الالتزامى نحو عندى الاسد الرامى وقد يكون للتضمنى كما فى الصفات فانها تدل على الحدث

والنسبة والذات ولاحظ للاولين من التعريف وهذا مردود بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لوارید به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازى مطابقية وان كان فيه شبهة وقوله ولاحظ الخ ان اراد من حيث ذاتهما مستقلتين فليستا بمداول الصفة وان اراد من حيث هما قيد الذات فعدم الحظ تم فان التعريف فى الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه احسن نعم يرد عليه مثل مامر من ان اشتراط المطابقة انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه (والجر) قيل لانه اثر الحرف وهو لافضاء معنى الفعل اوشبه الى الاسم اوالمأول به فلا يدخل الا ايا هما اوالمضاف واللفظية فرع المعنوية وهى بتقدير الحرف المذكور وقيل لما اراد وانقص اعراب الفعل خطا للفرع عن رتبة الاصل اختار والحركة التى لايعملها (والتنوين) لانه اما لتمكن مدخوله اى تقرره واصالة فى الاعراب الذى لايوجد فى الحرف والفعل متطفل فيه اولتنكيره ووجه الوجه الاخير من لام التعريف وفيه مافيه قيل هو مختص بالاصوات واسماء الافعال اوللعوض عن المضاف اليه وسيجئ اختصاص الاضافة اولمقابلة نون الجمع على رأى من جعل نحو عرفات غير منصرف والزمخشرى يصرفها لعدم تمحض التاء للتأنيث ومنعها لتقدير اخرى فصار كالنعامة فلايكون الا فى الجمع المؤنث السالم (سوى الترنم) يقال ترنم بكذا اى رفع صوته به مطربا مغنيا وهذا التنوين يستعمل فى القوافى للتطرب والمشهور انه مايلحق القافية المطلقة اى المتحركة التى تولدت من حركتها احدى حروف المد بدلا عنها لان حرف العلة مدة فى الخلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم وقيل سمى به لان حرف الاطلاق يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين اشعارا بترك الترنم بخلو التنوين من المد واما مايلحق القافية المقيدة اى الساكنة فيسمى الغالى لخروج الشعر بواسطته عن الوزن فكأن المص اراد كليهما لانهما يدخلان الفعل ايضا قال اقلى اللوم عاذل والعتابن

وقولى ان اصبت لقد اصابن وقال وقاتم الاعماق خاوى المخترق يفتح ماقبله تشبيها بالخفيفة ويكسر للساكنين وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب انه فى غاية الندرة فلايراد عند الاطلاق (والاسناد اليه) الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص ح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطرب الشراح فى التفصى قال الفاضل الجامى والمراد به كون الشئ مسندا اليه قيل فى حاشية انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشئ بارجاع ضميره الى ماهو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم الخ اقول بين كون الشئ مسندا اليه والاسناد الى الشئ تباين وان تلازما وجودا ومعنى الثانى كونه مسندا يعم الفعل والاسم والذى عندى ان مراد الجامى ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار جنسه الاعم للتخلص عن الاشكالين وقال الهندى والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفاد من اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرف انتهى يريد ان الاسناد مطلقا نوع والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص هو الثانى لا الاول ورد بان الاول ليس بمختص وقيل الضمير راجع الى اللام لكون اسناد بمعنى مسند فمعناه ومما خص بالاسم المسند اليه اى هذا القسم لايوجد الا فى الاسم والخاصة تطلق على المحمول وغيره وكما يقال الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان فيه ان مسندا فى المسند اليه ليس بمفعول بل فعل فى صورته والمصدر يكون بمعنى المفعول لابمعنى الفعل الذى فى صورته بل لامعنى له ولاوجه لان يقال ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول الذى بمعنى الفعل ولا ان الفعل قد يكون فى صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص قيل لان الفعل وضع لان يسند الى شئ فلو اسند اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة ورد بمنع فساده مستندا بمثل اعجبنى ضرب زيد عمرا

(والجواب)

والجواب ان المراد بالاسناد النسبة التامة وقد بين هذا المراد فى مواضع من كتبه بان النسبة التامة منفرة عن غيرها بنفسها مع طرفيها لاترتبط بشى اصلا والجمل الواقعة خبرا اوحالا اوصفة لاتشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة ليست بتامة فظهر الاستحالة وقيل لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل * مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان اراد بفقط انه لم يوضع لان يسند اليه فلا يفيد وان اراد وضع لان لايسند اليه فممنوع ولو سلم فانما يعرف من الاختصاص وكأنه اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد الرد السابق والاولى ان يقال ان الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه والا لخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه يرد عليه الرد السابق اعنى منع الاستحالة لو لم يزد ونقص معنى مصدره وهو محط الجواب ومحصوله ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شئ والمسند اليه لايكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج عن الوضع اذ اللفظ الواحد لايراد منه الذات والمفهوم معا فى حالة واحدة (والاضافة) اى كون الشئ مضافا اذ * اللفظية فرع المعنوية المفيدة للتعريف او التخصيص المستدعيين استقلالا فى الملاحظة * واما اختصاص كون الشئ مضافا * اليه فقط علم من اختصاص الجر ونحو يوم ينفع الصادقين الصحيح وان المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه وايضا هى اما من المعلوم فصفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه الابالصلة وحذفها ليس بقياس ولذا ذكرت فى الاسناد والاختلاف اللفظى دليل المعنوى ثم ان المص قدم فى دليل الحصر والاجمال الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا فى الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل

الكلام من مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادنى منهما لانها لاتكون مسندا ولا مسندا اليه وقدم فى التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما للاشرف فالاشرف * ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة شرع فيما تركب منها فقال (الكلام) لامه كلام الكلمة (ما) اى شئ اوالشئ الذى وجد (له الاسناد) وهو ضم كلمة حقيقة اوحكما اواكثر الى اخرى مثلها اواكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة وهى التى يصح السكوت عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند اوالمسند اليه وبه خرج غير المسند فاخرجه بقوله (من اسمين) حال من الضمير المجرور (اوفعل معه) اى مع الاسم وانما انحصر فيهما لان الاسناد تقتضى المسند والمسندا اليه والحرف لايكون واحدا منهما والفعل لايكون * مسندا اليه والاسم الواحد فى حالة واحدة لايكون الاحدهما والتركيب الثنائى ستة ولا يوجد ان معا الا فى هذين القسمين وههنا ابحاث غامضة كما فى الكلمة لابد من بيانها وتمييز الحق * منها ليصير الطالب على صراط مستقيم ويرجع اليه من هو فى ضلال قديم ولا حول ولاقوة الا بالله العلى العظيم الاول فى الفرق بين الجملة والكلام هل هما مترادفان اوالجملة اعم مطلقا وليس النزاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل فى انه هل يفهم من استعمال المتقدمين فى كتبهم وتعريفاتهم الفرق اولى بعد عدم تنصيصهم على شئ فالحق انه وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف يجب صرفه عن ظاهره اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبرا اوحالا اوصفة اوشرطا اوجزاء مما ليس فيه نسبة تامة فى الحال وان كانت فى الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت كذا وكذا فدل انهم اكتفوا فى الجملة بوجود الاسناد فى الاصل وان ذهب فى الحال * مما ذكر ومالم يوجد فيه اصلا كالمصادر والصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا فى الكلام ان يوجد فيه الاسناد فى الحال فيلزم ان لايكون له اعراب اصلا اذالنسبة التامة *

تمنع الربط بالغير كما سبق ولهذا تراهم يقولون الجملة التى لها محل من الاعراب وكذا ولايقولون الكلام الذى له محل من الاعراب والثانى فى اقسام الجملة بعضهم جعلوها اربعة اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية فى الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية ايضا فيها وخيرهم اوسطهم اذلو استحق بمجرد اعتراض الشرط الخروج والانفراد لايستحق باعتراض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا اوفردا اوالخبرية اوالحالية اونحوهما فيكثر الاقسام جدا وان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لايحتاج الى الاعتماد ولاملفوظا ولا مقدار * فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها والثالث فى زيادة القيود فى حد الكلام بعضهم زادوا مفيدا اى للسامع علم مالم يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على الجملة المفيدة ومراد سيبويه بها والله تعالى اعلم اشتمالها على النسبة التامة التى يصح السكوت عليها كما بينا ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله تعالى وفساده لايخفى كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة فى الجملة اعنى فى بعض الاوقات ولبعض الاشخاص ولذا مثلوا لعدم الافادة بالاوليات والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم زادوا مقصودا احترازا عن نحو حديث النائم ولاضرورة لاخراجه قال ابوحيان لايشترط فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع فى لسان العرب وبعضهم زادوا لذاته احترازا عن الجمل التى فى حكم المفرد كالجمل الواقعة خبرا فانها لاتقصد لذاتها بل لغيرها فلا يسمى كلاما فى اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها فى الحال بل فى الاصل والمتبادر مافى الحال

و يجب حمل التعريفات على المتبادر فلاحاجة الى لذاتها * والرابع فى تقسيم الاسناد هو اما انشائى او اخبارى والانشاء كلام لايكون لنسبته الذهنية خارج تطابقه اولا تطابقه بل يكون نفسه محدثا لنسبته وهذا معنى مايقال الانشاء ايجاد مالم يكن كالامر والنهى فان معناهما اعنى طلب الفعل او الترك من الفاعل يحصلان بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذى يكون لنسبته خارج تطابقه فيكون صدقا اولا تطابقه فيكون كذبا فلايتصوران فى الانشاء والاسناد الخبرى ثلاثة لانه اما ان يفيد ثبوت شئ لشئ نحو زيد قائم اوسلبه عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى حمليا اوتبوته اوسلبه عنده نحو ان خرجت فانت طالق اولست ان قعدت بطالق فيسمى اتصاليا اوثبوت انفصاله او سلبه عنه نحو اما ان يكون العدد زوجا اوفردا وليس اما ان يكون العدد زوجا اوزوج زوج فيسمى انفصاليا وليس فى طرفى الاخيرين اسناد وحكم بل فى المجموع ففى الثانى يحكم باتصال الجزء الثانى للاول ولزومه له اوسلبه وفى الثالث بانفصال احدهما عن الآخر ومنافاته له اوسلبه والجزء الاول منهما بجميع اجزائه مسندا اليه ويسمى مقدما والجزء الثانى كذلك مسند ويسمى تاليا فصدق موجبتهما انما هو بتحقق اللزوم والمنافاة وكذبهما بعدم التحقق وسالبتهما على العكس ولااعتبار لصدق الطرفين وكذبهما لواعتبر فيهما الحكم الحملى مثلا قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين كلام صادق مع ان الطرفين لواعتبر فيهما الاسناد الحملى كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الحرف قديكون جزأ منه مثلا الآية السابقة تشتمل على اكثر من عشر كلمات بعضها حروف وكلها اركن حتى لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد المقصود وماذكره المص اقل مايمكن ان يتركب منه ماله الاسناد ولا يفهم هذا من عبارته بل يقتضى